SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

في اليوم العالمي للاجئين

تزايد التركيز الدولي على عودة اللاجئين السوريين في ظل استمرار تحديات العودة

منذ 8 كانون الأول 2024 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2026،
عاد أكثر من ثلاثة ملايين سوري، بين لاجئ ونازح داخلي، فيما لا يزال
ملايين آخرون يعيشون في ظروف اللجوء والنزوح

السبت 20 حزيران 2026

R260607

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

مقدمة 1

منهجية موجزة 1

أولًا: اللجوء والنزوح السوري بين إرث التهجير وتحديات العودة 2

ثانيًا: التحول الدولي نحو ملف العودة في ظل المرحلة الانتقالية في سوريا 3

ثالثًا: عودة اللاجئين يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة 3

رابعًا: النازحون داخليًا واستمرار معاناة قاطني المخيمات 5

خامسًا: التغيرات في واقع عودة اللاجئين والنازحين خلال عام (حزيران/ يونيو 2025 إلى حزيران/ يونيو 2026) 6

سادسًا: التوصيات 10

ملحق: رؤية الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عودة اللاجئين والنازحين 12

مقدمة

تُصدر الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في العشرين من حزيران/يونيو من كل عام تقريرًا أو بيانًا خاصًا بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، يتناول واقع اللجوء والنزوح القسري في سوريا، ويستعرض آخر المستجدات المتعلقة بأوضاع اللاجئين والنازحين، وسبل دعم حقهم في العودة الآمنة والكريمة. وتسهم الشَّبكة، في هذا الإطار، وبالتعاون مع عدد من مكاتب الهجرة في دول اللجوء، ومنظمات دولية ومحلية، في إعداد تقارير وتحليلات تُعنى بسوريا بوصفها دولة منشأ للنزوح، وتقييم مدى توفر شروط العودة.

يأتي إصدار هذا العام بعد ما يزيد على عام ونصف من دخول سوريا مرحلة انتقالية منذ سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، وهو حدث أزال أحد أبرز العوائق السياسية والأمنية التي كانت تحول دون عودة قطاعات واسعة من السوريين إلى مناطقهم الأصلية، دون أن يعني ذلك زوال بقية العوائق الأمنية، والقانونية والاقتصادية والخدمية.

شهدت الفترة الممتدة من حزيران/يونيو 2025 وحتى منتصف عام 2026 تبدلًا واضحًا في الخطاب الدولي المتعلق بسوريا، تمثل في انتقال متزايد من التركيز شبه الحصري على أوضاع اللجوء والنزوح إلى بحث قضايا العودة وإعادة الإدماج والتعافي، مع استمرار التحذير من التحديات العميقة التي تواجه العائدين، والتي ما تزال تعيق تحقق عودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة لجميع اللاجئين والنازحين الراغبين في العودة.

وبحسب البيانات والتقارير الأممية ذات الصلة، ولا سيما بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا يزال ملايين اللاجئين السوريين مسجلين في دول اللجوء الرئيسة، كما لا يزال نحو **5.5 مليون شخص** نازحين داخليًا داخل سوريا. وعلى الرغم من تسجيل عودة أعداد كبيرة من السوريين خلال الفترة الأخيرة، فإنَّ هذه الأرقام تعكس استمرار واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم من حيث الحجم والتعقيد.

منهجية موجزة

يعتمد هذا التقرير على تحليل بيانات رصدتها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة، إلى جانب مراجعة بيانات وتقارير أممية ورسمية ذات صلة، ولا سيما بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويميز التقرير بين الأرقام المستمدة من قاعدة بيانات الشَّبكة، ولا سيما ما يتعلق بالضحايا المدنيين نتيجة الألغام ومخلفات الحرب، وبين التقديرات الأممية العامة الخاصة باللجوء والنزوح والاحتياجات الإنسانية.

كما يستند التقرير إلى متابعة الإصدارات السابقة للشبكة المتعلقة بعودة اللاجئين والنازحين، وأوضاع السوريين في بعض دول اللجوء، والفيضانات التي أثرت في مخيمات النازحين، والتحديات القانونية والمعيشية والأمنية التي تواجه العائدين. ولا يورد التقرير أسماء ضحايا، أو شهود أو مصادر أو تفاصيل شخصية قد تكشف هوياتهم أو تعرضهم للخطر.

أولًا: اللجوء والنزوح السوري بين إرث التهجير وتحديات العودة

رغم التحولات السياسية التي شهدتها سوريا منذ سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، فإنَّ البلاد ما تزال تحمل إرثًا واسعًا من اللجوء والنزوح القسريين، نتج في جانب كبير منه عن النزاع المسلح والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات موثقة من التهجير القسري التي مارسها نظام الأسد بشكل أساسي.

فمنذ آذار/مارس 2011 وحتى نهاية عام 2024، كان أكثر من **6.8 ملايين** لاجئ سوري قد غادروا البلاد، فيما تجاوز عدد النازحين داخليًا **6.9 ملايين** شخص. وقد عاش معظمهم في ظروف لا ترقى إلى الحد الأدنى من الحماية أو الخدمات الأساسية، الأمر الذي جعل الأزمة السورية إحدى أكبر أزمات اللجوء والنزوح في العالم.

وقد شكل سقوط نظام بشار الأسد، وما تبعه من تراجع ملحوظ في حدة النزاع المسلح الداخلي، أحد أبرز العوامل التي شجعت عودة اللاجئين السوريين من دول اللجوء، وعودة النازحين داخليًا إلى مناطقهم الأصلية. وتشير البيانات المسجلة إلى أنَّه منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 وحتى نهاية الربع الأول من عام 2026، عاد أكثر من **1.5 مليون** لاجئ سوري من دول اللجوء إلى سوريا، كما عاد ما يزيد على **1.8 مليون** نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية.

إلا أنَّ هذه الأرقام، على أهميتها، لا تعني انتهاء أزمة اللجوء والنزوح السورية. فما تزال ملايين الأسر السورية عاجزة عن العودة أو مترددة في اتخاذ هذا القرار بسبب استمرار جملة من التحديات الأمنية، والاقتصادية والخدمية والقانونية. وحتى نهاية الربع الأول من عام 2026، ما يزال أكثر من **9 ملايين** سوري في حالة لجوء أو نزوح داخلي، ويقيم قسم منهم في مخيمات النزوح في شمال البلاد، في حين يحتاج نحو **15.6 مليون** شخص داخل سوريا إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية.

وتؤكد هذه المعطيات أنَّ سوريا دخلت مرحلة جديدة تتسم بتزايد أعداد العائدين، إلا أنَّ العودة ما تزال تجري في ظل أوضاع إنسانية واقتصادية وخدمية معقدة. ولذلك، ينبغي التعامل مع ملف اللاجئين والنازحين من منظور يوازن بين دعم العودة الطوعية ومعالجة الأسباب والتحديات التي ما تزال تحول دون تحقيق عودة آمنة وكريمة ومستدامة لجميع السوريين الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية.

يقول فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

> **تزايد أعداد العائدين لا يكفي بذاته للحكم على اكتمال شروط العودة. فالمعيار الحقوقي يتمثل في أن يكون قرار العودة حرًا ومستنيرًا، وأن يجد العائدون بيئة قانونية وآمنة، وخدمات أساسية، وسبل عيش تتيح لهم الاستقرار من دون خوف أو حرمان.**

ثانيًا: التحول الدولي نحو ملف العودة في ظل المرحلة الانتقالية في سوريا

في سياق التحولات السياسية والميدانية التي شهدتها سوريا منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، برز خلال الفترة الممتدة من منتصف عام 2025 وحتى منتصف عام 2026 تحول ملحوظ في الخطاب الدولي المتعلق بقضية اللاجئين السوريين. فبعد سنوات من تركيز الجهود الدولية بصورة رئيسة على الاستجابة الإنسانية للاجئين والنازحين وتوفير الحماية لهم في بلدان اللجوء ومناطق النزوح، اتجهت النقاشات الدولية على نحو متزايد إلى بحث فرص عودة السوريين إلى بلادهم، ومتطلبات إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية، ودعم مسارات التعافي وإعادة الإعمار.

وقد انعكس هذا التحول في اتساع النقاشات الثنائية والدولية بشأن عودة اللاجئين ومتطلبات إعادة الإدماج، بما في ذلك اللقاءات التي أجرتها الحكومة السورية مع حكومات أوروبية ومنظمات دولية. وبات ملف العودة أحد المحاور الأساسية المطروحة للنقاش، إلى جانب قضايا إعادة البناء، والتعافي المبكر، واستعادة الخدمات، ومعالجة العوائق القانونية والإدارية التي تؤثر في قدرة العائدين على الاستقرار.

ومع ذلك، استمرت الأمم المتحدة ومنظمات اللاجئين الدولية في التأكيد على أنَّ التغيرات السياسية التي شهدتها البلاد لا تعني تلقائيًا توافر شروط العودة المستدامة لجميع اللاجئين والنازحين. كما شددت على ضرورة أن تظل أي عودة طوعية وآمنة وكريمة، وأن تقترن بتحسين الأوضاع الأمنية والخدمية والاقتصادية، وضمان حماية حقوق العائدين.

ثالثًا: عودة اللاجئين يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة

لأغراض هذا التقرير، يُقصد بالعودة المقبولة حقوقيًا العودة التي تقوم على قرار حر ومستنير، وتتم في ظروف آمنة وكريمة، مع السعي إلى جعلها مستدامة من خلال معالجة العوائق الأمنية والقانونية والخدمية والاقتصادية التي تؤثر في قدرة العائدين على الاستقرار وإعادة بناء حياتهم.

وفي سياق ما يُتداول دوليًا بشأن عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، تؤكد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ عودة اللاجئين يجب أن تستند إلى مبدأ الطوعية الكاملة، وأن تتم في ظل توفر الأمان والاستقرار والخدمات الأساسية وسبل العيش الكريمة. كما يقع على عاتق الدول المستضيفة للاجئين السوريين الالتزام باحترام حق اللاجئ في اتخاذ قرار العودة أو الاستمرار في طلب الحماية، والامتناع عن تبني سياسات أو إجراءات مباشرة أو غير مباشرة من شأنها دفع اللاجئين إلى العودة بصورة قسرية أو تحت وطأة الضغوط القانونية أو المعيشية.

ويشمل ذلك احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يحظر إعادة أي شخص إلى مكان قد يواجه فيه خطرًا حقيقيًا على حياته أو حريته أو سلامته، أو قد يتعرض فيه لانتهاكات جسيمة لحقوقه الأساسية. ولا تقتصر الحماية من الإعادة القسرية على الترحيل المباشر، بل تشمل أيضًا السياسات أو الممارسات التي تجعل بقاء اللاجئ غير قابل للاستمرار عمليًا، بما يفرغ قرار العودة من طابعه الحر والطوعي.

وقد رصدت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان خلال الفترة الماضية سياسات وإجراءات في بعض دول اللجوء أسهمت في زيادة الضغوط الواقعة على اللاجئين السوريين. وكانت جمهورية مصر العربية من أبرز الدول التي شهدت تغيرًا في تعاملها مع السوريين عقب سقوط نظام بشار الأسد. وبحسب **بيان أصدرته الشَّبكة في نيسان/أبريل** 2026، وثقت الشبكة تدهورًا ملحوظًا في الأوضاع القانونية والإنسانية للسوريين المقيمين في مصر خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2026، تمثل في حالات احتجاز طالت لاجئين مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب ضغوط قانونية ومعيشية غير مباشرة قد تدفع بعض اللاجئين إلى المغادرة بصورة غير طوعية، بما يثير مخاوف جدية بشأن امتثال مصر لالتزاماتها الدولية ذات الصلة بحظر الإعادة القسرية، والحماية من الاحتجاز التعسفي، وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة.

كما ظل ملف اللاجئين السوريين في لبنان خلال العام المنصرم في صلب النقاشات السياسية والإدارية المتعلقة بالعودة، وسط استمرار دعوات رسمية لتسريع عودة اللاجئين إلى سوريا. ويستوجب ذلك التأكيد على أنَّ أي عودة يجب أن تستند إلى رغبة اللاجئ الحرة والمستنيرة، وإلى تقييم واقعي للظروف السائدة في مناطق العودة، بعيدًا عن أي ضغوط سياسية أو اقتصادية أو إدارية قد تؤثر في حرية اتخاذ القرار.

ومن جهة أخرى، واجه بعض اللاجئين السوريين أوضاعًا دفعتهم إلى النزوح مجددًا من دول اللجوء نفسها. ويُعد السودان أحد أبرز الأمثلة على ذلك، إذ أدى استمرار النزاع المسلح الداخلي بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع إلى تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية بصورة حادة، ما دفع عددًا من السوريين إلى مغادرة السودان والبحث عن ملاذ بديل أو العودة إلى سوريا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2025، أعلنت الحكومة السورية تنفيذ عملية إجلاء لمجموعة من المواطنين السوريين القادمين من السودان.

رابعًا: النازحون داخليًا واستمرار معاناة قاطني المخيمات

على الرغم من عودة ما يزيد على **1.8 مليون** نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية منذ سقوط نظام بشار الأسد، وإغلاق عدد من مخيمات النزوح خلال الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو 2025 وحزيران/يونيو 2026 بعد مغادرة قاطنيها وعودتهم إلى مناطقهم الأصلية أو انتقالهم إلى مناطق أخرى اختاروها، فإنَّ أزمة النزوح الداخلي في سوريا لم تنتهِ بعد.

فما يزال ملايين السوريين يعيشون في حالة نزوح، ولا سيما في مخيمات شمال البلاد، في حين أدت التطورات الأمنية التي شهدتها بعض المناطق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير إلى موجات نزوح جديدة، ما زاد من تعقيد التحديات التي تواجه الحكومة السورية والمنظمات الأممية والإنسانية في التعامل مع ملف النازحين داخليًا.

وإلى جانب استمرار وجود ملايين النازحين داخليًا، شهدت بعض المناطق السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير موجات نزوح جديدة نتيجة اندلاع أعمال عنف واشتباكات مسلحة. فقد أسفرت أعمال العنف التي شهدتها محافظة السويداء في تموز/يوليو 2025، وكذلك المعارك التي دارت بين قوات الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية في شمال وشرق سوريا في كانون الثاني/يناير 2026، عن موجات نزوح داخلي جديدة لعشرات آلاف الأشخاص، كان بعضها مؤقتًا، بينما استمر بعضها الآخر حتى وقت إعداد هذا التقرير، فضلًا عن تسجيل حالات لجوء إلى خارج سوريا.

ومن أبرز حالات العودة الجماعية المسجلة خلال العام الأخير عودة آلاف العائلات التي كانت قد نزحت من منطقة عفرين إلى مناطق أخرى داخل سوريا خلال السنوات السابقة، ضمن قوافل ضمت عائلات عائدة، بدأت في مطلع آذار/مارس 2026 وما تزال مستمرة حتى لحظة إعداد هذا التقرير. وقد جاءت هذه العودة بعد تغير الظروف السياسية والأمنية التي كانت تحول دون عودة هذه العائلات لفترات طويلة، وذلك في سياق التطورات التي أعقبت الاتفاق الموقّع بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية في نهاية كانون الثاني/يناير 2026.

- **استمرار معاناة قاطني المخيمات:**

على الرغم من إغلاق عدد من مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، ما يزال نحو **1126 مخيمًا** قائمًا في شمال البلاد، منها ما يقارب **786 مخيمًا** في محافظة إدلب ونحو **340 مخيمًا** في ريف حلب. وتؤوي هذه المخيمات ما يقارب **700 ألف** نازح يعيشون في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، في ظل نقص مستمر في البنية التحتية الملائمة، وشبكات الصرف الصحي، والخدمات الأساسية، وتدابير الاستجابة للكوارث والطوارئ المناخية.

وقد كشفت الفيضانات والسيول التي ضربت عددًا من المناطق السورية خلال يومي 7 و8 شباط/فبراير 2026 مجددًا هشاشة أوضاع المخيمات وضعف قدرتها على توفير الحماية لقاطنيها. فقد تضرر عدد كبير من مخيمات النازحين، ولا سيما في ريف إدلب الغربي، حيث أُقيم العديد منها في مناطق منخفضة وقريبة من مجارٍ مائية موسمية، ما جعلها عرضة مباشرة لخطر الفيضانات. وقد خلّفت هذه الكارثة أضرارًا مادية واسعة النطاق، وأثرت في أوضاع آلاف الأسر النازحة، ضمن أزمة إنسانية ممتدة ما تزال تلقي بآثارها على مئات آلاف السوريين الذين لم يتمكنوا من مغادرة المخيمات أو العودة إلى مناطقهم الأصلية.

وفي أعقاب هذه الكارثة، أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان **نداء إغاثة عاجلًا** حذرت فيه من التداعيات الإنسانية الواسعة للفيضانات على قاطني المخيمات، ودعت إلى تعزيز الاستجابة الإنسانية وتقديم الدعم اللازم للمتضررين.

وفي ظل استمرار هذه التحديات، أعلنت الحكومة السورية في أكثر من مناسبة خلال الفترة الماضية عزمها العمل على إنهاء حالة النزوح الداخلي وإغلاق المخيمات تدريجيًا. غير أنَّ تحقيق هذه الأهداف يبقى مرتبطًا بقدرة مؤسسات الدولة والجهات الداعمة على معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية والخدمية، وفي مقدمتها الدمار الواسع الذي لحق بالمساكن والبنية التحتية، والذي ما يزال يعيق عودة أعداد كبيرة من النازحين واستقرارهم في مناطقهم الأصلية.

خامسًا: التغيرات في واقع عودة اللاجئين والنازحين خلال عام (حزيران/يونيو 2025 إلى حزيران/ يونيو 2026)

مقارنة بما أوردته الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في **إصدارها السابق بمناسبة اليوم العالمي للاجئين في حزيران/يونيو 2025**، بشأن استمرار المعوقات بعد سقوط نظام بشار الأسد والتحديات متعددة الأبعاد التي تعيق العودة، شهدت الفترة الممتدة بين حزيران/يونيو 2025 وحزيران/يونيو 2026 تطورات ملحوظة في واقع عودة اللاجئين السوريين من دول اللجوء إلى سوريا، وعودة النازحين داخليًا إلى مناطقهم.

وكان أبرز هذه التطورات الارتفاع الواضح في أعداد اللاجئين والنازحين العائدين، في أعقاب التحولات السياسية التي تلت سقوط نظام بشار الأسد. وترى الشَّبكة أنَّ هذه الفترة اتسمت بتحسن موضعي في بعض الجوانب الخدمية والأمنية، مقابل استمرار تحديات بنيوية تقوّض فرص تحقيق عودة آمنة وكريمة ومستدامة لجميع الراغبين في العودة. **ومن أبرز ما تم رصده:**

1. تحسن خدمي جزئي مقابل ارتفاع التكاليف

رصدت الشَّبكة تحسنًا موضعيًا في بعض الخدمات الأساسية، ولا سيما في تغذية الكهرباء التي أصبحت أكثر انتظامًا في عدد من المناطق، إضافة إلى استقرار نسبي في توفر المياه. وفي المقابل، ترافق ذلك مع ارتفاع ملحوظ في تكاليف الكهرباء والمحروقات، إلى جانب زيادة أسعار المواد الأساسية منذ مطلع عام 2026، ما فرض أعباء معيشية كبيرة على السكان، في ظل تدني مستويات الدخل وعدم تناسبها مع تكاليف الحياة.

2. تفاوت جغرافي في مستوى الخدمات والتعافي

لاحظت الشَّبكة وجود تفاوت واضح بين المناطق السورية في واقع الخدمات. فقد شهدت بعض المناطق تحسنًا في عدد من الخدمات الأساسية، فيما لا تزال مناطق أخرى تعاني ضعفًا شديدًا في البنية التحتية والخدمات، ولا سيما المناطق التي سيطرت عليها الحكومة السورية حديثًا مع نهاية كانون الثاني/يناير 2026، مثل أجزاء من الرقة ودير الزور. وترى الشَّبكة أنَّ هذا التفاوت يشير إلى الحاجة إلى خطة وطنية أشمل لإعادة التأهيل وإدارة مرحلة ما بعد النزاع.

3. تحسن أمني ملحوظ مع استمرار الهشاشة في بعض المناطق

شهدت البلاد انخفاضًا كبيرًا في مستويات العنف المباشر المرتبط بالنزاع مقارنة بالسنوات السابقة، وهو تطور إيجابي بحد ذاته. كما شهد الوضع الأمني تحسنًا في عدد كبير من المناطق على امتداد البلاد. ومع ذلك، ما تزال بعض المناطق تشهد اضطرابات وحوادث متفرقة، ما يجعل الوضع الأمني متفاوتًا وغير مستقر بالقدر نفسه في جميع المناطق.

وبناء على ذلك، يمكن توصيف الوضع الأمني بأنَّه في طور التحسن، ولا سيما منذ بداية عام 2026، مع استمرار عناصر الهشاشة وعدم الاستقرار، وفي مقدمتها وجود السلاح غير المنضبط، وبقاء أخطار أمنية محلية في بعض مناطق العودة.

4. استمرار التدهور الإنساني والمعيشي

لا يزال الوضع الإنساني بالغ الحدة، حيث يعيش أكثر من 90 بالمئة من السكان تحت خط الفقر، ويعاني ملايين السوريين من انعدام الأمن الغذائي، في ظل حاجة واسعة إلى المساعدات الإنسانية ونقص حاد في التمويل الدولي. وقد أسهم انهيار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، ولا سيما منذ بداية عام 2026، في ارتفاع أسعار المواد الأساسية. وشكلت هذه الظروف، إضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار العقارات، سواء للبيع أو للإيجار، عائقًا رئيسًا أمام قدرة العائدين على الاستقرار وإعادة بناء سبل عيشهم.

5. استمرار الألغام ومخلفات الحرب كتهديد يومي للمدنيين

تواصل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الذخائر العنقودية تشكيل أحد أخطر التهديدات للمدنيين، ولا سيما في مناطق العودة والمناطق الزراعية.

وقد وثقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، منذ سقوط نظام بشار الأسد وحتى حزيران/يونيو 2026، مقتل ما لا يقل عن **341 مدنيًا**، بينهم 88 طفلًا و21 سيدة، نتيجة انفجار ألغام أرضية ومخلفات ذخائر عنقودية من مخلفات النزاع، دون أن يعني ذلك في جميع الحالات تحديد الجهة التي زرعتها أو استخدمتها. ومن بين هؤلاء الضحايا **66 مدنيًا**، بينهم 27 طفلًا و4 سيدات، قُتلوا منذ بداية عام 2026، إضافة إلى إصابة آخرين. ويؤكد ذلك استمرار هذا الخطر عائقًا مباشرًا أمام العودة الآمنة وإعادة الإعمار.

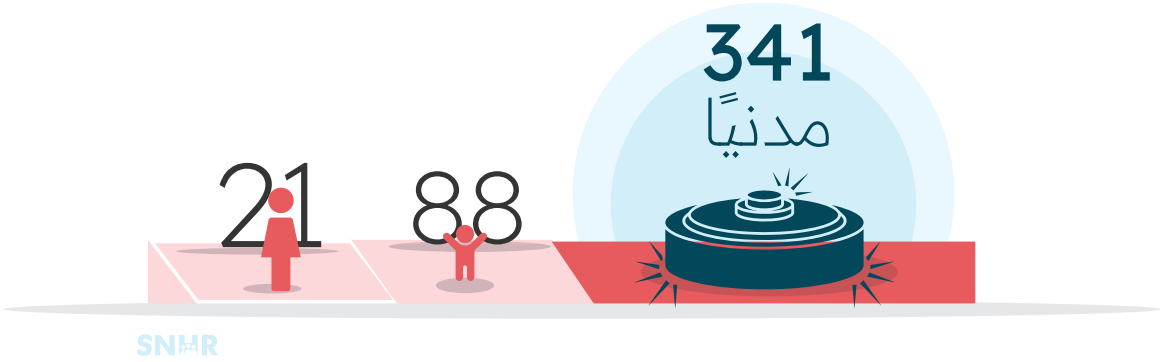

6. إصلاحات قانونية جزئية دون ضمانات كافية

أُعلن عن خطوات للحد من أثر بعض مذكرات التوقيف ذات الطابع السياسي، وتخفيف بعض قيود السفر التي كان قد فرضها نظام بشار الأسد قبل سقوطه. وتُعد هذه الخطوات مؤشرًا أوليًا على محاولة معالجة جزء من الإرث القانوني المرتبط بالانتهاكات السياسية.
إلا أنَّ أثر هذه الخطوات لا يزال بحاجة إلى آليات تنفيذ واضحة ورقابة قضائية مستقلة. كما أنَّ استمرار غياب جهاز قضائي فعال وآلية شفافة ومستقلة لتسوية القضايا العالقة يحد من قدرة هذه الإجراءات على توفير ضمانات حقيقية للعائدين، ويبقي شريحة منهم في حالة من عدم اليقين القانوني.

كما يُلاحظ قلق شريحة واسعة من السوريين، بمن فيهم العائدون والذين لا يزالون في حالة لجوء أو نزوح، من استمرار تطبيق عدد من القوانين والتشريعات التي أقرها نظام الأسد في قضايا عامة وخاصة. وقد يسهم ذلك في تكريس بيئة قانونية غير مستقرة، ويثير مخاوف تتعلق بسلامة الإجراءات القانونية، ولا سيما فيما يخص قضايا استرداد الحقوق والملكية. ويؤكد هذا الحاجة إلى تفعيل دور السلطة التشريعية، من خلال بدء انعقاد مجلس الشعب، والعمل على مراجعة هذه التشريعات وتعديلها أو إلغائها بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبما يضمن بناء إطار قانوني عادل وشفاف.

7. استمرار الأوضاع القانونية غير المحسومة ومخاطر الحماية

لا يزال عدد من العائدين يواجهون أوضاعًا قانونية غير محسومة ومخاطر حماية، نتيجة بقاء قضايا أو قيود قانونية وإدارية غير مفصولة، بعضها مصنف ضمن قضايا جنائية رغم ارتباطه بسياق سياسي سابق.

ويؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تقييد حرية التنقل أو منع مغادرة البلاد من دون ضمانات قضائية كافية، ما يثير مخاوف تتعلق بالحق في حرية الحركة، ويبرز الحاجة إلى توفير وضوح قانوني فعَّال للعائدين يكفل حمايتهم من القيود التعسفية.

8. استمرار العوائق المتعلقة بالسكن والأرض والممتلكات

على الرغم من تسجيل عدة حالات استعاد فيها أصحابها ملكيات كانت قد سُلبت منهم في ظل قوانين أو إجراءات اعتمدها نظام الأسد، ما يزال عدد كبير من العائدين والسوريين عمومًا يواجهون صعوبات في إثبات الملكية أو استرداد المنازل والممتلكات المصادرة أو المتضررة. وتتوزع هذه العوائق بين مصادرة أو حجز سابق، وتلف السجلات الرسمية أو فقدانها، وتعقيدات إثبات الملكية، وتعدد المرجعيات الإدارية والقانونية، وضعف آليات الطعن والإنصاف.

وقد زاد الأمر تعقيدًا تراكم حالات فساد قديمة في مؤسسات الدولة خلال حكم نظام الأسد، وتصاعد آثارها خلال سنوات النزاع التي سبقت سقوطه، إلى جانب تداخل الصلاحيات بين السلطات المحلية وتعدد المرجعيات القانونية في بعض المناطق.

وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة السورية خطوات أولية، من بينها إلغاء قرارات الحجز الاحتياطي عبر قرار رئاسي صدر في أيار/مايو 2025، بقيت هذه الإجراءات محدودة الأثر، لعدم شمولها مختلف أشكال المصادرة، وغياب آليات تنفيذ واضحة لمعالجة تعقيدات نقل الملكية، وعدم تشكيل هيئة مستقلة مختصة برد الممتلكات، وبقاء الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما النساء، في أوضاع قانونية معقدة. وتشكل هذه المعطيات عائقًا إضافيًا ومباشرًا أمام حركة العودة.

9. غياب خطة واضحة لإعادة الإعمار واستمرار عوائق العودة

لا تزال مشكلات الدمار الواسع للمساكن في مناطق عديدة من سوريا، وغياب خطط واضحة لإعادة الإعمار، وضعف القدرة الاستيعابية للمناطق، تشكل عائقًا رئيسًا أمام عودة واسعة ومستدامة، خصوصًا في المناطق الأكثر تضررًا.

ومن هذه المعطيات، تستنتج الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ الفترة الممتدة منذ حزيران/يونيو 2025 شهدت زيادة واضحة في أعداد اللاجئين والنازحين السوريين العائدين، إلى جانب تحسن ملحوظ وموضعي في بعض المؤشرات الخدمية والأمنية، مع تفاوت بين المناطق وأنواع الخدمات، واستمرار معوقات وتحديات أمام العودة، ولا سيما من الناحيتين الاقتصادية والمعيشية والناحية القانونية.

وعليه، تبقى عودة اللاجئين والنازحين السوريين حتى منتصف عام 2026 ممكنة عمليًا في حالات ومناطق معينة، لكنَّها لا تزال، على المستوى العام، غير مكتملة الشروط ولا تستوفي معايير الأمان والكرامة والاستدامة لجميع الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية.

سادسًا: التوصيات

بناء على الواقع الميداني وتحليل التحديات المستمرة، توصي الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان باتخاذ مجموعة من الإجراءات العاجلة والمتكاملة لتسهيل العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين والنازحين السوريين.

أولًا: إلى الحكومة السورية

- تبني سياسة وطنية للعودة تستند إلى المبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وتكفل الشفافية، وعدم التمييز، والاختيار الحر والمستنير، ومشاركة المهجرين فعليًا في صياغة السياسات وتنفيذها.
- إصدار تشريعات واضحة وعادلة لمعالجة قضايا السكن والأرض والممتلكات، بما يشمل إثبات الملكية، ورد الممتلكات، والتعويض عند الاقتضاء، مع توفير آليات طعن وإنصاف تراعي الفئات الأكثر هشاشة.
- مراجعة السياسات المالية المتعلقة بالوثائق الرسمية، وخفض رسوم جوازات السفر والوثائق المدنية، وتيسير إجراءات الحصول عليها داخل البلاد وخارجها من دون تمييز.
- إطلاق برامج دعم فوري للعائدين تشمل مساعدات نقدية، وسكنًا مؤقتًا، ودعمًا لسبل العيش، وربط هذه البرامج بخطط الإنعاش المحلي والتعافي المبكر.
- تعزيز الأمن المحلي في مناطق العودة من خلال نشر قوى أمنية نظامية ومنضبطة وخاضعة للمساءلة، وتفكيك الجماعات الخارجة عن القانون، وضبط السلاح غير النظامي.
- ضمان التمثيل العادل للنساء والناجين والناجيات من الانتهاكات في عمليات صنع القرار المتعلقة بالعودة، والعدالة، والمصالحة، وإعادة الإدماج.
- ضمان الشفافية في إدارة التمويل الدولي والموارد المخصصة لإعادة الإعمار والتعافي، من خلال إصدار تقارير دورية حول أوجه الإنفاق، والتعاون مع هيئات رقابية مستقلة.
- تحسين الواقع الاقتصادي والمعيشي للسكان، بما يضمن الحد الأدنى من الوصول إلى المواد الأساسية والخدمات، وبما يتناسب مع مستويات الدخل والاحتياجات المحلية.

ثانيًا: إلى الأمم المتحدة ووكالاتها

- تعزيز الرصد الأممي المستقل لظروف العودة، بما يشمل إصدار تقارير دورية تستند إلى بيانات ميدانية موثوقة، وتنسيقًا أوثق بين الوكالات الأممية المعنية.
- تقديم الدعم الفني والتقني لهيئة العدالة الانتقالية السورية والهيئة الوطنية للمفقودين، ومساندة جهود التوثيق والكشف عن الانتهاكات، وخاصة ملفات الاختفاء القسري والاحتجاز غير القانوني.
- تمويل برامج شاملة لإعادة الإدماج تشمل الدعم النفسي، والتعليم، والدعم القانوني، والتمكين الاقتصادي، خصوصًا في المناطق الأكثر تضررًا.

- توسيع الشراكات مع المنظمات الحقوقية السورية المستقلة، والاستفادة من خبرتها في مجالات التوثيق، والرصد، والمساءلة، وتقييم أخطار الحماية في مناطق العودة.
- وضع خطط حماية خاصة للفئات الأكثر هشاشة من العائدين، مثل النساء الأرامل، والأطفال غير المصحوبين، وذوي الإعاقة، والأسر التي فقدت وثائقها المدنية أو وثائق الملكية.

ثالثًا: إلى الدول المضيفة للاجئين السوريين

- الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وعدم اتخاذ أي إجراءات ترحيل أو دفع مباشر أو غير مباشر نحو العودة قبل توفر شروط العودة الآمنة والكريمة على الأرض.
- توفير بيئة قانونية آمنة للاجئين، تضمن وصولهم إلى الخدمات الأساسية، والحماية من التمييز، وتمكينهم من آليات فعالة للاعتراض على قرارات الترحيل أو إنهاء الإقامة أو تقييد الحماية.
- اعتماد بدائل للاحتجاز في قضايا اللجوء والهجرة، وحصر أي احتجاز في أضيق الحدود، وعلى أساس فردي، ولفترة ضرورية ومتناسبة، مع كفالة المراجعة القضائية الفعالة والحق في الطعن.
- تيسير حصول السوريين على الوثائق الرسمية بآليات لا تمس بسرية بيانات طالبي اللجوء واللاجئين، وبما لا يقتضي التواصل مع سلطات بلد المنشأ إلا بناء على طلب الشخص المعني وموافقته الحرة والمستنيرة، ومن دون أي أثر سلبي على مركزه القانوني.
- دعم برامج توعية للاجئين حول حقوقهم، وخيارات الحماية المتاحة لهم، وظروف العودة، بالتعاون مع منظمات محلية ومجتمعية سورية مستقلة.
- ضمان إجراءات عبور آمنة وكريمة من جهة الدولة المضيفة، وتنسيق الاستجابة الإنسانية عند نقاط العبور، ولا سيما خلال فترات العودة الجماعية أو في أوقات الأزمات.

رابعًا: إلى الدول المانحة والمجتمع الدولي

- تقديم الدعم الفني والمالي لبرامج العودة والتعافي المبكر وإعادة الإعمار، عبر آليات شفافة وخاضعة للرقابة، وبما يضمن عدم التمييز، ومشاركة المجتمعات المتضررة، ووصول الدعم إلى المناطق والفئات الأكثر احتياجًا.
- ربط تمويل العودة والإعمار بمبادئ حقوق الإنسان، والعدالة، والمساءلة، وعدم التمييز، ومراعاة أخطار الحماية، بما يضمن استدامة الحلول وعدم إلحاق ضرر بالعائدين أو المجتمعات المضيفة.
- إجراء مراجعة دورية للتدابير التقييدية ذات الأثر الإنساني، وتوسيع الاستثناءات والآليات الإنسانية والمالية التي تحد من أثرها السلبي على المدنيين والعائدين، من دون المساس بمسارات المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة.
- دعم المبادرات المحلية الرامية إلى تعزيز المصالحة المجتمعية، وتمويل مشاريع بناء السلام في المناطق التي شهدت انقسامًا حادًا أو تهجيرًا قسريًا، بما يراعي حقوق الضحايا واحتياجات المجتمعات المتضررة.

ملحق: رؤية الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في عودة اللاجئين والنازحين

تعيد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان التذكير برؤيتها بشأن العودة بوصفها مسارًا وطنيًا مدعومًا دوليًا، وهي الرؤية التي طرحتها ضمن إصدارها السنوي بمناسبة اليوم العالمي للاجئين في العام المنصرم. وانطلاقًا من التحديات الحقوقية والإدارية والاقتصادية والأمنية التي ما تزال تعيق العودة الطوعية والآمنة للاجئين والنازحين السوريين، ترى الشَّبكة أنَّ تسهيل هذا المسار يتطلب خطة وطنية متكاملة تستند إلى المبادئ التالية:

1. تهيئة بيئة قانونية وآمنة للعودة، من خلال استقلال القضاء، وتفعيل السلطة التشريعية، ومعالجة العقبات المرتبطة بالسكن والأرض والممتلكات، وتوفير الوثائق الرسمية بأسعار معقولة ومن دون تمييز.
2. تسريع إعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات الأساسية في مناطق العودة، مع التركيز على المناطق المتضررة أو المهمشة، وفقًا لأولويات السكان المحليين واحتياجات العائدين.
3. تمكين هيئة العدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين اللتين أنشأتهما الحكومة السورية من العمل على إنصاف الضحايا، وتعزيز المساءلة، والكشف عن مصير المفقودين، بمشاركة فعالة من المجتمع المدني.
4. معالجة ما تبقى من التحديات الأمنية من خلال ضبط السلاح، وتفكيك الجماعات غير المنضبطة، وضمان الحماية للمدنيين في جميع مناطق العودة، تحت إشراف مؤسسات أمنية وطنية خاضعة للمساءلة.
5. إطلاق سياسات اقتصادية عادلة تستهدف توفير فرص العمل، ودعم المبادرات المحلية، وتيسير إعادة الاندماج الاجتماعي والمعيشي للعائدين.
6. إشراك اللاجئين والنازحين في رسم السياسات المتعلقة بعودتهم، وضمان تمثيل صوتهم في الترتيبات الوطنية المرتبطة بالإعمار والعدالة والمصالحة.
7. تعزيز الرقابة الأممية المستقلة على برامج العودة، والتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة لضمان تطبيق معايير الكرامة والحرية والسلامة في جميع مراحل العودة.

وتؤكد الشَّبكة أنَّ تحقيق هذه الرؤية يتطلب شراكة فعالة بين الحكومة السورية والمجتمع الدولي والمجتمع المدني السوري، من أجل ضمان عودة آمنة ومستدامة، تعيد للسوريين حقهم في الإقامة في وطنهم من دون خوف أو حرمان.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org